الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٥٦

الخميس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة تانغ (سنغافورة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1)

السيدة ماري (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم المناقشة العامة بشأن تقرير الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، عن أعمال المنظمة (A/74/1).

وتؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل توغو باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/74/PV.54)، وممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55).

وتود جنوب أفريقيا أن تثني على المنظمة لما حققته من إنجازات تحت قيادة الأمين العام، على الرغم من التحديات المتزايدة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. وأود أن أؤكد للأمين العام دعم جنوب أفريقيا وتعاونها إذ يضطلع بمسؤوليات المتمثلة في قيادة هذه المنظمة الهامة والبالغة التعقيد.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها بتعددية الأطراف بوصفها الخيار الوحيد لحل التحديات العالمية اليوم. ويجب علينا، كأسرة الأمم المتحدة، أن نتخذ إجراءات جماعية وأن نجد حلولا لمعالجة المشاكل العالمية التي تؤثر علينا جميعا.

ونحن متحمسون لبرنامج عام ٢٠٢٠، ولا سيما الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لهذه الهيئة الموقرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلاوة على ذلك، نرحب باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة ونهنئه على بلوغ الهدف قبل عام مما كان متوقعا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وقد احتفلت جنوب أفريقيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) خلال رئاستها في العام الماضي، وستكفل أن يعمم القرار في عمل مجلس الأمن. ويصبح ذلك أمرا أكثر حصافة في ضوء شواغل الأمين العام إزاء التراجع عن المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الماضية فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية.

إن دعم الأمين العام لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي يعزز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسلام والأمن في القارة الأفريقية، ولا سيما في ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، موضع ترحيب كذلك.

ويسرنا بصفة خاصة إيلاء الاهتمام لشبابنا من خلال جلسة عامة رفيعة المستوى تعقد في ٣١ آذار/مارس. فالشباب أهم شرائح المجتمع؛ ولذلك ينبغي تمكينهم وإعدادهم لتولي الأدوار القيادية.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بجهود الأمين العام الرامية إلى كفالة توافر الموارد الكافية لبرامج الأمم المتحدة التي لها أهمية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما في مجال حفظ السلام. ونرحب أيضا بتنفيذ الإصلاحات عبر ركيزة السلام والأمن في المنظمة ومنظومتها الإنمائية ونظام إدارتها، بما يكفل فعالية الأمم المتحدة وحتى نفي بولايتنا.

وترحب جنوب أفريقيا كذلك بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات للنهوض بأهدافها الإنمائية ولتعميم وإدماج خططها الإنمائية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونتطلع إلى مؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب، الذي سيعقد في كمبالا في حزيران/يونيه للتصدي للتحديات الإنمائية في بلدان الجنوب، وندعو شركاءنا إلى دعم المبادرات المنبثقة عن المؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمار والتعاون الإنمائي. ونرحب كذلك بالتزام الأمين العام بتهيئة عالم خال من الأسلحة النووية ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠.

إن حقوق الإنسان ركيزة أساسية للأمم المتحدة وعنصر هام جدا في صون السلم. وستواصل جنوب أفريقيا العمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل عالم يحترم حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي.

ومن بين أولويات أفريقيا هذا العام مسألة إسكات دوي الأسلحة، ونرحب بدعم الأمين العام لتلك الأولوية.

ويجب على الأمم المتحدة أن تنشط مسألة إصلاح مجلس الأمن وأن تضفي عليها زخما جديدا. وسيكفل إصلاح هيكل السلام والأمن وجود مجلس منصف وجيد التمثيل وكامل الإصلاح وقادر على الارتقاء إلى مستوى الحقائق الراهنة.

وقد أعرب الأمين العام مرارا عن قلقه لأننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية اللازمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية، من بين الآليات الأخرى التي أنشئت لرصد وضمان تنفيذ أهدافنا. ومن المؤسف أن الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لا تزال بعيدة المنال، وندعو شركاءنا إلى الوفاء بهذه الالتزامات. ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛ ويجب حشد جهودنا للسعي إلى تحقيق ذلك التركيز.

ولا يساورنا أدنى شك في أننا سنرى خلال عقد العمل تنشيطا لأعمال المنظمة بغية تحقيق أهداف خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما سيعزز أهمية الأمم المتحدة ويسهم في تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمين العام على إطلاعنا على أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). ويتسم عام ٢٠٢٠ بأهمية خاصة، حيث سيشهد تقاربا وتتويجا لعدد من المناسبات والعمليات الهامة والتاريخية، وأبرزها وأهمها الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن لهذا العام ولاية واسعة النطاق. وفي حين أن الأمر يشكل تحديا، يمكن أيضا أن يكون فرصة هائلة للارتقاء إلى مستوى توقعات شعوب العالم.

وإزاء هذه الخلفية، فإن أولويات الأمين العام لعام ٢٠٢٠ هامة جدا، لأنها تبدأ في تحديد المجالات التي لا تسير فيها الأمور على ما يرام وحيث ينبغي للدول الأعضاء أن تركز جهودها. وتتماشى هذه الأولويات مع أهداف التنمية المستدامة وتتصدى للتحديات والحقائق التي تواجهها الأمم المتحدة. ونشيد بتركيز الأمين العام على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أن هذا العام يشهد أيضا بداية عقد العمل. وفي ذلك السياق، نأمل أن تحظى مصالح وتحديات البلدان النامية، بما في ذلك رفع أسماء أقل البلدان نمواً من تلك الفئة، وظهور آفاق وتكنولوجيات جديدة، والتحديات المناخية، بالاهتمام الواجب بوصفها احتياجات ملحة.

ويُنتظر أيضا أن تسفر الاستعراضات والعمليات الصادر بها تكليف لهذا العام عن بعض النتائج الملموسة. ويسعدنا أن نرى أن الأولويات التي حددها الأمين العام تعكس أيضا أولوياتنا الوطنية. ونحن على استعداد للإسهام في أي جهود تبذلها الجمعية العامة للمضي قدما بهذه الأولويات نحو تحقيق نتائجها المرجوة.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (انظر A/74/1) الذي يقدم نظرة عامة جيدة تستند إلى الواقع ولكنها واقعية. وفي مواجهة الحقائق الناشئة، فإن تعددية الأطراف هي أفضل خيار لنا ويجب أن نثبت ذلك من خلال العمل. وعلينا أن نستعيد ثقة الناس لا في الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا في المنظمات السياسية والمؤسسات. وفي ذلك الصدد، فإن تعريف شعوب العالم بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية، ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر فعالية في تحقيق تلك الغاية.

يركز التقرير بحق على جعل الأمم المتحدة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة من أجل تنفيذ ولايتها على نحو أفضل، وهو الهدف النهائي لعملية الإصلاح الجارية. ولكن لا بد من استكمال ذلك بتغيير طريقة التفكير. ونود أن يساعد الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه الدول الأعضاء بطريقة ملموسة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونود أيضا أن نرى الأمم المتحدة تحرز تقدما ملموسا في حل مختلف الأزمات والنزاعات التي يعاني منها العالم. ومما يثلج صدرنا أن التقرير لم يغفل التركيز على أزمة الروهينغيا وغيرها من حالات النزاع في العالم.

يشكل تعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان عاملين حاسمين في تسوية النزاعات. وفي ذلك الصدد، يجب تعزيز استخدام الهيئات القانونية التابعة للأمم المتحدة. ونعتقد، بصفتنا عضوا حاليا في مجلس حقوق الإنسان، أن آليات المجلس يجب أن تتمتع بمزيد من الدعم من الدول الأعضاء من أجل الاضطلاع بولاياتها.

ولا يزال تشريد السكان يمثل مشكلة عالمية، كما هو الحال بالنسبة لبنغلاديش، التي تستضيف ١,١ مليون من الروهينغيا المشردين قسراً من ميانمار. وتقدم برامج الأمم المتحدة للمساعدة

الإنسانية خدمة هائلة للسكان العالقين في النزاع، ولكن ينبغي ألا ينتقص ذلك من أولوية الحل السياسي. وفي حين أن هيكل الأمم المتحدة الإنمائي قد أثبت فائدته، فإنه يجب أن يواصل تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية للبلدان النامية. إن عملية فيينا أداة مفيدة، ويسعدنا أن نتقاسم خبراتنا الإنمائية إذ نقدم استعراضنا الطوعي في فيينا في تموز/يوليه وهو ثاني استعراض نقدمه خلال ثلاث سنوات.

ولا يزال تمويل التنمية يشكل شاغلا كبيرا لجميع البلدان النامية. ولمعالجة ذلك، يجب استخدام جميع الأدوات والاستراتيجيات التي وضعتها الأمم المتحدة على أفضل وجه بدعم من شركائنا في التنمية. ولا يمكن أن يكون هناك ما يشكل تهديداً وجودياً لبلد هش مناخياً مثل بنغلاديش أكثر من تغير المناخ. ويجب علينا حشد جهودنا الجماعية لإعادتنا إلى المسار الصحيح لتنفيذ اتفاق باريس. وتتيح الثورة الصناعية الرابعة فرصا هائلة، ولكن يجب أيضا مراعاة التحديات التي تطرحها هذه الثورة أمام البلدان النامية التي تواجه قيودا نسبيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا.

وسنواصل دعم سعي المنظمة إلى تحقيق السلام والأمن من خلال إسهامنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على المنع. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب للمؤشرات الواردة من نظم الأمم المتحدة للإنذار المبكر في منع نشوب النزاعات.

ويجب السماح لجدول أعمال نزع السلاح بإحراز تقدم يكمل ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى الوفيات المتزايدة بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، نرى أن الوقت قد حان لكي تنظر الجمعية العامة، وهي أكثر الهيئات تمثيلا، بجدية في هذه المسألة. ولدينا كل الثقة في قيادة الأمين العام، ووفد بلدي يقدم دعمه الكامل لجهوده.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55). ونرحب بالتقرير عن أعمال المنظمة (A/74/1) الذي قدمه الأمين العام غوتيريش (انظر A/74/PV.54). وقد أدلى الأمين العام في إحاطته بملاحظات هامة كثيرة تستحق اهتمامنا البالغ (انظر A/74/PV.54).

في الوقت الراهن، يمر العالم بتغيرات عميقة لم يشهدها منذ قرن، حيث يشهد مستويات أعلى بكثير من عدم اليقين وعدم الاستقرار. ويقوض تصاعد النهج الانفرادي القواعد الدولية وسيادة القانون. ويتسبب انتشار النزعة الحمائية في بطء النمو الاقتصادي العالمي. وتهدد سياسة القوة المتفشية السلام والاستقرار العالميين.

وثمة ترابط بين التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وتواجه الحوكمة العالمية تحديات متزايدة. وتشهد المناطق اضطرابات مستمرة والبقع الساخنة آخذة في الاشتعال. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الحالة في منطقة الخليج في الشرق الأوسط متوترة فجأة، وكانت في مرحلة ما على حافة الحرب.

وفي الوقت نفسه، يظل السلام والتنمية موضوع عصرنا. وتمضي العولمة وتعدد الأقطاب قدما على الرغم من صعوبات كثيرة. وتكتسب جولة جديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي زخما. ويتوقف مستقبل المجتمع على ما إذا كانت البلدان تتخذ القرارات الصحيحة عند الاختيار بين التعاون والمواجهة وبين تعددية الأطراف والنهج الانفرادي وبين الانفتاح والعزلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وانتهاء الحرب العالمية الثانية. وإعادة تأكيد روح ميثاق الأمم المتحدة هي أفضل السبل للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة وأمر ذو أهمية كبيرة في عالم اليوم. وفي هذا الوقت، أي بعد مرور ٧٥ عاما، ينبغي

لجميع الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها الغرض التأسيسي للأمم المتحدة وأن تتحمل بعزيمة مسؤولية صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

وبصفة عامة، تؤيد الصين الأولويات الثماني التي حددها الأمين العام غوتيريش في تقريره. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية في هذا العام للمجالات التالية في عملها:

إن المجال الأول هو الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بقوة بتعددية الأطراف، وهو ما يمثل رغبة الشعوب واتجاه العصر. والنزعة الانفرادية، التي تقوم حصرا على هيمنة بلده بعينه، ليست ممكنة ولا تحظى بالشعبية. وينبغي لجميع الأطراف أن تغتنم فرصة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والأحداث ذات الصلة من أجل الدفاع المشترك عن النظام الدولي ومحوره القانون الدولي ودعم الأمم المتحدة في القيام بدور أكبر في الشؤون الدولية لتشجيع إقامة نظام حكم عالمي أكثر إنصافا وفعالية.

ويتعلق العنصر الثاني بإيلاء أهمية أكبر لتحقيق التنمية والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم فرصة عقد العمل من أجل خطة عام ٢٠٣٠ وينفذ مفهوما إنمائيا محوره الإنسان. وينبغي أن يمنح الأولوية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبلدان النامية، مثل الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والقضاء على الجوع، والتعليم، والرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية، ضمن أهداف أخرى، حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

وستستضيف الصين، في أيار/مايو، المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام في بيجين. ونرحب بالمشاركة النشطة لجميع الدول بغية القيام معا ببناء شراكة عالمية في مجال الترابط.

ويتمثل المجال الثالث في تعميق التعاون الدولي والعمل معا لاغتنام الفرص والتصدي للتحديات. إن العالم قرية عالمية تتسم فيها الدول بالترابط الشديد. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى للتحديات التي تواجه البشرية وحده أو أن ينزوي إلى جزيرة منعزلة. وينبغي لنا تهيئة فرص للانفتاح، والسعي إلى تحقيق نتائج تعود بالنفع على الجميع في مجال التعاون، والعمل معا لحل المشاكل العالمية مثل تغير المناخ والإرهاب، وتعزيز التعاون العملي في الاقتصاد الرقمي، والجيل الخامس من شبكات الاتصال اللاسلكية، والذكاء الاصطناعي، وغير ذلك من المجالات، وبناء اقتصاد عالمي مفتوح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف الصين المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ بمقاطعة يونان. ونتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف لتعزيز تطوير حضارة إيكولوجية عالمية والسعي إلى تحقيق رؤية رائعة للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وتقاسم المنافع، والتعايش المتناغم بين البشرية والطبيعة بحلول عام ٢٠٥٠.

أما العنصر الرابع فهو تعزيز وحدة الدول الأعضاء، والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات جانبا، ومعالجة المنازعات على النحو المناسب. وينبغي أن يناقش الجميع الشؤون الدولية وأن يعالجوها. وينبغي المساواة بين جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة، وأن يحترم كل منها سيادة الآخر واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي لجميع البلدان أن يحترم كل منها مسار التنمية الخاص بالآخر، الذي اختاره بصورة مستقلة، وحق كل منها في السعي إلى تحقيق حياة أفضل وفرصة لتحقيق التنمية. وينبغي أن نقوم بحل المنازعات سلميا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وأن نعارض الاستخدام التعسفي للقوة أو التهديد باستخدامها، والتوسع المفرط لنطاق الولاية القضائية والجزاءات الانفرادية، وتسييس مسائل مثل مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان أو اعتماد معايير مزدوجة بشأنها.

إن التاريخ البشري، شأنه شأن النهر، يجري إلى الأبد، ويشهد أوقات سلام وأوقات اضطرابات كبيرة على حد سواء. وفي الوقت الحاضر، فإن النظام الدولي يمر بمرحلة حاسمة. فقد ازدادت مصادر عدم الاستقرار والتهديدات زيادة كبيرة في جميع أنحاء العالم. وكلما ازدادت التحديات تعقيدا، كلما ازدادت أهمية دعم المجتمع الدولي بقوة لتعددية الأطراف والمشاركة في تعزيز بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

ولطالما دعمت الصين السلام العالمي، وأسهمت في تحقيق التنمية العالمية، ودافعت عن النظام الدولي. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للمشاركة بمزيد من الفعالية والعمق في أعمال الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وللسعي بلا كلل إلى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

(تكلم بالإنكليزية)

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إن غدا هو بداية العام الصيني الجديد، عام الفأر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع الموجودين في هذه القاعة، ومن خلالهم، جميع زملائهم، ومن خلال زملائهم، جميع من يمثلون أعضاء سنة جديدة سعيدة يسودها الازدهار والسلام والتغانم. وأتمنى للجميع كل التوفيق في عام الفأر.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الإعراب عن تمنياتنا لسفير الصين بعام جديد سعيد للغاية. وأود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (A/74/1) والعبارات الواضحة للغاية التي وجهها لنا صباح أمس (انظر A/74/PV.54).

ونتفق تماما على أنه، عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس هذه المنظمة، يواجه عالمنا المعقد والمترابط مجموعة من التحديات المتداخلة والخطيرة. وتشمل هذه التحديات النزاعات التي طال أمدها على نحو متزايد، حيث تتسبب الأساليب القديمة والأسلحة الجديدة في معاناة إنسانية لا توصف؛ وأزمات وجودية في مجال المناخ والتنوع البيولوجي؛ والتهديدات والفرص التي تتيحها أوجه التكنولوجيا الجديدة؛ وتزايد عدم المساواة؛ والتراجع المتزايد لأوجه التقدم الذي أحرزناه في العقود الأخيرة في المساواة بين الجنسين. وبالنسبة لبلد صغير مثل أيرلندا، يقع على الحافة الغربية لأوروبا، نفهم أن النهج الانفرادية عديمة الجدوى.

ونعتقد أن تعددية الأطراف ضرورية لصون المكاسب التي حققناها على مدى العقود السبعة الماضية وللتصدي للتحديات التي تنتظرنا في العقد الجديد وما بعده. ولهذه الأسباب، تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الإطار لكل ما نقوم به من أعمال، ونؤيد بإخلاص الركائز الثلاث لإصلاح الأمم المتحدة. ومن الضروري تحديث الأمم المتحدة لجعلها قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وأود اليوم أن أركز على ثلاث أولويات محددة تكتسي أهمية بالنسبة لأيرلندا.

أولا، يجب علينا جميعا في الأمم المتحدة أن نقود النظام المتعدد الأطراف وأن نبين أنه قادر على التصدي للتهديدات الوجودية لمناخنا وتنوعنا البيولوجي ومحيطاتنا. والأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها تنسيق استجابتنا الضرورية لتغير المناخ. وبينما نتابع مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ الذي عقد في أيلول/سبتمبر، نأمل أن نتمكن جميعا من الاستماع إلى مطالب شبابنا وتلبيتها والعمل الآن على مكافحة تغير المناخ. ويجب علينا جميعا أن نعزز طموحنا ونحن نمضي نحو الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في غلاسغو.

وسيكون المؤتمر المعني بالمحيطات، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، مرحلة حاسمة في جهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد محيط مستدام وصحي. ويمكن للبرتغال وكينيا أن تعتمدا

على دعم أيرلندا الثابت، وكذلك بالاو والدانمرك، بينما يعملون على إعداد إعلان سياسي قوي.

ويكتسي العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي نفس القدر من الأهمية. ونرحب بمؤتمر قمة الطبيعة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، والذي ينبغي أن يتعلم الدروس المستفادة من تجربة مؤتمر القمة المعني بالمناخ وأن يبني زخما سياسيا لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ٢٠٢٠، المقرر عقده في كونمينغ في ظل القيادة المقتدرة للصين، التي أظهرت قيادة مثالية في هذا المجال.

وتتمثل الأولوية الثانية، كما أبرزنا هنا بالأمس (انظر A/74/PV.55)، في الحاجة إلى مقاومة حدوث انتكاسة عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما في هذا العام حيث العديد مناسبات الذكرى السنوية التاريخية. ويجب علينا جميعا أن نسارع لضمان أن تكون مناسبات الذكرى السنوية تلك احتفالات بناءة حقا، وليس مجرد إقرار بمرور الوقت.

وأود أن أعرب عن تقديري للقيادة البارزة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفرنسا والمكسيك لمضيهما قدما بمبادرة المساواة بين الأجيال. وأيرلندا ملتزمة بالإسهام في ذلك العمل. ونأمل أن نساعد، من خلال الحدث الذي سنعقده هنا في الأمم المتحدة في ١١ شباط/فبراير المعني بتعليم الفتيات، على بناء الزخم نحو ”صفقة جديدة“ تحويلية وذات مغزى بشأن المساواة بين الجنسين تلبي احتياجات هذا الجيل المقبل ومتطلباته.

أما الأولوية الثالثة والأخيرة التي أود أن أسلط الضوء عليها فهي الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وبينما نرحب بأوجه التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة النزاع في جميع أنحاء العالم. وقد تسبب تزايد اتساع نطاق النزاعات المسلحة إلى المناطق الحضرية في معاناة المدنيين من أهوال جديدة. ولهذا السبب تولي أيرلندا أولوية خاصة لمعالجة مسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد بدأت أيرلندا في التشاور مع الدول للمضي قدما في العمل بشأن إعلان سياسي نأمل أن يعتمد في وقت لاحق من هذا العام. وأحث جميع الدول على المشاركة البناءة في هذه العملية.

شهد عام ٢٠١٩ مرور ٢٠ عاماً على خطة مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين وثقافة الحماية التي غرست في عمله. غير أن المجلس كثيرا ما يبدو عاجزا عن العمل في بعض أسوأ الأزمات. ولم يكن ذلك أوضح في أي مكان مما كان عليه في سياق الأزمة السورية. إن إساءة استخدام حق النقض وتسييس المعونة الإنسانية ليسا سوى مثالين على الكيفية التي فشل بها المجلس في الوفاء بولايته وحماية أولئك الذين وقعوا في مرمى نيران الحرب. ويمكننا بصورة جماعية، بل يجب علينا، أن نفعل المزيد لضمان وفاء المجلس بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتأمل أيرلندا أن تكون في وضع يمكّنها من القيام بدورها في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، عندما نتطلع إلى أن نعمل كعضو منتخب في المجلس.

وإذ نستعد للاحتفال بمرور ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، سيكون من المفيد أن نتذكّر بأن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام ثلاث ركائز متساوية يعزز بعضها بعضا ولا غنى عنها في ميثاق الأمم المتحدة. وككرسي ذي ثلاثة أرجل، إذا فُقدت منه رجل واحدة فإنه سينهار. وستعمل أيرلندا على مواصلة دعم الأمين العام في تعزيز جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق ما هو أفضل لنا جميعا.

السيدة محمد (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لتوغو، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/74/PV.54)، والممثل الدائم لغيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55). ويرحب وفد بلدي بالتقرير الجيد للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1). وبما أن عام ٢٠٢٠ يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبدء عقد العمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن وفد بلدي يعتقد أن هذه

لحظة مناسبة للتفكير في أعمال المنظمة، التي واصلت تعزيز أهمية التعاون المتعدد الأطراف بغية تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الحالية والمقبلة.

ويسرّنا أن نشير إلى أن تركيز الأمين العام يتماشى مع الرؤى التي أوجزها رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، ولا سيما في مجالات السلام والأمن والقضاء على الفقر والقضاء على الجوع والتعليم الجيد والعمل المناخي وشمول الجميع.

ويشعر وفد بلدي بنفس القلق الذي يشعر به الأمين العام إزاء التحديات العالمية المتفاقمة التي لا تزال تتجاوز الحدود. إن صحة كوكبنا محفوفة بالمخاطر نتيجة لعدم كفاية الإجراءات المناخية. ولا يزال التطرف العنيف والإرهاب يزعزعان استقرار بلدان ومناطق بأكملها. والتنافس بين الدول العظمى آخذ في الازدياد مرة أخرى، كما أن دعم تعددية الأطراف والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة آخذ في التضاؤل. إن الطابع الملح لتلك التحديات والتهديدات التي تشكلها بصورة فردية وجماعية للناس والكوكب والسلام والأمن تتطلب تعزيز التعاون الدولي والشراكات والحلول المبتكرة. وفي ذلك السياق، نؤيد استراتيجية الأمين العام للتصدي لهذه التحديات وغيرها من التحديات العالمية الناشئة.

ويرى وفد بلدي أن السلم والأمن يظلان دعامة أساسية لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء، لأن التنمية لا يمكن أن تحدث في غيابهما. ونشجّع جميع الشركاء على دعم مبادرة الأمم المتحدة للعمل من أجل حفظ السلام والخطة الجديدة للأمين العام لنزع السلاح، وكفالة عدم استخدام التطورات في التكنولوجيات الجديدة لنشر سباق التسلح والنزاع، بل بالأحرى نشرها لتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة لا تترك أحدا وراءها. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الطفرة في الحركة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما في أفريقيا، وندعو إلى اتخاذ إجراءات مركزة متعددة الأطراف لوقف هذا المد.

ونقدر ونؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ونائب الأمين العام وجميع أعضاء فريقه الآخرين من أجل ضمان التقدم المحرز في إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بغية جعله مناسبا للغرض. وللأسف، أوضح تقرير الأمين العام أيضا أن العالم ليس على الطريق الصحيح لتحقيقه. ونرى أن الإصلاح قد نجح في وضع هيكل وعملية هائلي الحجم. ويسرنا بصفة خاصة أننا انتقلنا إلى مرحلة التنفيذ. وهناك أنباء إيجابية من العاصمة بشأن أنشطة الفريق القطري والمنسّق المقيم. ويجب أن نواصل ضمان أن تكون فوائد الإصلاح واضحة وملموسة وقابلة للقياس في تلبية احتياجات جميع الناس، بمن فيهم أولئك الموجودون في البلدان النامية.

وأودّ أن أختتم بياني بالقول إننا متفقون تماما مع الأمين العام فيما يتعلق بحقيقة أن البلدان التي تُسهم بقدر أكبر في تغير المناخ ينبغي أن تسهم بقدر أكبر في حلها. إن العمل المناخي وتمويل التنمية اختباران حاسمان لخطورة النظام الدولي ونحن ندخل عقد العمل والتنفيذ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نكرر الإعراب عن دعم نيجيريا المستمر لمنظومة الأمم المتحدة، وسنواصل تقدير صوت الأمين العام القوي بشأن مسائل التدفقات المالية غير المشروعة وتشجيع الاستثمار دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد الفزاري (عُمان): يطيب لي في مستهل بياني أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الذي قدمه حول أعمال المنظمة والوارد في الوثيقة A/74/1، وعلى استعراضه للأولويات. كما أود أن أعبّر عن اتفاقنا مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأهمية التي يكتسيها التقرير المعروض علينا، والذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وما يمثله ذلك من فرصة سانحة

لاستعراض عمل هذه المنظمة وتوجيهها على النحو المطلوب الذي يتوافق مع طموحات الدول الأعضاء ويلبّي تطلعاتها نحو أمم متحدة فعّالة مستجيبة لشواغل الدول الأعضاء واهتماماتها ضمن نظام عالمي يقوم على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

لا شك في أن التحديات، حسبما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، جسام. بيد أن العمل سويا وبشكل جماعي متعدد الأطراف من شأنه أن يساعد على مواجهة التحديات ويحقق المنافع المشتركة والمتبادلة للجميع. كما أن تسخير التكنولوجيات الجديدة والتطورات العلمية لإحداث تغيير سريع الوتيرة في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، كالفقر وتغير المناخ ومكافحة خطاب الكراهية، وتوسيع نطاق إعطاء الفرص للشباب، وتعزيز التعاون الرقمي، والتصدّي للتحديات العالمية الملحّة الأخرى، يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستشراف المستقبل.

ومن منطلق الأهمية التي توليها حكومة بلدي لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بين الدول، نود أن نسجّل تقديرنا للدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود الدول الرامية إلى تنفيذ الخطط المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما نود التأكيد على أن سلطنة عُمان قد تمكنت من بلوغ تلك الأهداف وفق تقريرها الطوعي الأول الذي قدمته في عام ٢٠١٩، والذي هو مبعث فخر واعتزاز لنا.

ولا تفوتنا الفرصة إلى أن نشير إلى أن صون الأمن والسلم الدوليين يجب أن يحتل صدارة أولويات هذه المنظمة، والذي يتطلب العمل المتعدد الأطراف من أجل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وإدامته. حيث أنه رغم النجاحات التي سجلتها الأمم المتحدة على مدى ٧٥ عاما من العمل الدولي المشترك، إلا أن المستقبل يتطلب منا جميعا العمل سويا لإعادة توجيه هذه المنظمة وأجهزتها على النحو الأنسب لمواجهة التحديات التي تلقي بظلالها على السلام والأمن الدوليين.

ولا تفوتني الفرصة أن أؤكد على موقف بلدي الداعي إلى تفعيل سائر أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفصل السادس، الذي يؤكد على استخدام الوسائل السلمية غير القسرية لتسوية النزاعات، حيث أن تفعيل دبلوماسية السلام يحفظ الأرواح ويوفر الأموال والجهود.

وختاما، يود وفد بلدي أن يجدد ثقته في الأمين العام للأمم المتحدة، ونشيد بجهوده لتطوير آليات العمل في المنظمة بما يحقق التطلعات ويتناسب مع المرحلة القادمة.

السيد بوبوليسيو باردواليس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا على عقد هذه الجلسة ونرحب بالإحاطة البليغة التي قدمها أمس الأمين العام أنطونيو غوتيريش (انظر A/74/PV.54)، الذي ذكرنا بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتعددية الأطراف من أجل ضمان التصدي على نحو متسق للتحديات والمشاكل الملحة التي تتقاسمها جميع بلداننا – ما أسماه بالتهديدات الرئيسية الأربعة – والتي يجب أن نواجهها معا في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي مناسبة ميمونة.

تحتفل بيرو في عام ٢٠٢١ بالذكرى المئوية الثانية لإنشائها باعتبارها جمهورية مستقلة. ونتطلع إلى الاعتراف بها بوصفها ديمقراطية قوية وحديثة تحكمها سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، في ظل وجود استراتيجية إنمائية وطنية تتضمن أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن مستعدون دائما للإسهام في جهود الوقاية وفي صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن ظاهرة الفساد العالمية، التي تهدد استقرار بلداننا وتنميتها وتقوض المؤسسات الديمقراطية وتعزز الإفلات

من العقاب وتضعف ثقة الناس في حكوماتهم، بيرو ليست بغريبة على بيرو. ولذلك، فإننا نمنح الأولوية القصوى لمكافحة هذه الآفة، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، ننسق، بالاشتراك مع كولومبيا، الجهود مع مختلف الدول الأعضاء لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في النصف الأول من عام ٢٠٢١ من أجل استكشاف نطاق هذه المسألة الحساسة بشكل كامل ووضع استراتيجيات مشتركة لمواجهتها. وإنني على ثقة بأننا سنتمكن من الاعتماد على الدعم والمشاركة البناءين من الجميع وأن المعركة الشاملة ضد الفساد والإفلات من العقاب ستصبح حملة عالمية.

وتتطلع بيرو إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا عالميا مناسبا لتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونبذل جهودا وطنية لتحقيقها، متحلين بالشجاعة السياسية والتصميم. ونشجع مشاركة النساء والشباب، على وجه الخصوص، الذين تقع على عاتقنا مسؤولية أن نترك لهم عالما مستداما وشاملا للجميع ويخلو من الفقر. ويؤدي الشمول المالي دورا هاما وشاملا في نهاية المطاف في وضع أهداف التنمية المستدامة والوفاء بها، وهو أمر تسلط ثمان من الغايات المنصوص عليها في الأهداف السبعة عشر الضوء عليه. وبالإضافة إلى ذلك، فهو مجال ينطوي على إمكانات واسعة. كما أن قدرته على تحسين رفاه السكان تتزايد زيادة هائلة بفضل تطبيق التكنولوجيات الجديدة.

ومنذ عام ٢٠١٥، ما برحت بيرو تنفذ استراتيجية وطنية للشمول المالي وقد شهدت نموا مطردا في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ويشجعنا هذا التقدم وأثره الاجتماعي الإيجابي على تعزيز هذه المسألة بصورة أكثر كثافة داخل المنظمة، مما أدى بنا إلى تيسير القرارات التي اعتمدتها اللجنتان الثانية والثالثة للجمعية العامة وتولي رئاسة مجموعة أصدقاء الشمول المالي، بالاشتراك مع إندونيسيا وتنزانيا. ونشير إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه، يشكل محفلا مثاليا لمواصلة إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع الحاسم.

إن بيرو معرضة بشكل خاص للتأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويؤدى انحسار الأنهار الجليدية المدارية إلى حالات جفاف أو فيضانات متكررة، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وموجات هجرة جديدة، التي تفرض بدورها تحديات أمام صون السلام. ولذلك، فإننا نرحب بإدراج تغير المناخ بين الأولويات العليا للأمين العام وبكونه عنصرا أساسيا فيما يسمى بعقد العمل. ويجب أن نواجه التحدي الكبير الذي ينتظرنا بأفضل ما لدينا من قدرات. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل وضع استراتيجيات شاملة وأكثر اتساقا وفعالية وكفاءة. وتحقيقا لهذا الغرض، فقد ولد مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ زخما هاما يجب أن نستفيد منه لإذكاء طموحنا واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة مساهماتنا المحددة وطنيا.

وبوصفنا أحد البلدان العشر الأكثر تنوعا بيولوجيا في العالم، فإننا نعرف جيدا آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ونحن مقتنعون بالحاجة الملحة إلى تنفيذ تغييرات تحويلية من شأنها أن تحول دون اختفاء عدد هائل من الأنواع. وتتعهد بيرو بالمشاركة النشطة من أجل ضمان نجاح مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنوع البيولوجي.

وأود أيضا أن أعرب عن قلق بيرو البالغ إزاء التحدي الهائل الذي تشكله الهجرة الفنزويلية الضخمة للبلدان المضيفة في أمريكا اللاتينية، والتي شهدت حتى الآن هجرة ٤,٨ ملايين نسمة وتجاوزت قدرات الميزانية والقدرات المؤسسية للبلدان المضيفة في المنطقة على التصدي لهذا النزوح الناجم عن الأزمة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية العميقة في فنزويلا. وقد استقبلت بيرو وحدها نحو ٩٠٠ ٠٠٠ مهاجر حتى الآن وتتوقع وصول المزيد. وفي هذا السياق الدقيق، من المهم للغاية مواصلة تعبئة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، من أجل ضمان توفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به للخطة الإقليمية لتلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا .

وأختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا الكامل للعمل الدبلوماسي الجدير بالثناء الذي يقوم به الأمين العام، مع التأكيد مجددا على استعداد بيرو للإسهام في تحقيق أهدافه في مجال الإدارة والإسهام في البحث عن حلول ملموسة للتهديدات الرئيسية الأربعة الوشيكة التي أشار إليها في إحاطته صباح أمس. وعلى نحو ما قال في ملاحظاته، لا نريد خطبا منمقة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، بل نريد حلولا ملموسة لهذه التهديدات الأربعة.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55).

وأود في البداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته التي قدمها أمس (انظر A/74/PV.54) وعلى المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحيث إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نسلط الضوء على تعددية الأطراف لأنها أملنا في إيجاد عالم أفضل.

وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على عدة نقاط. أولا، نعرب عن تقديرنا للعملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة ونؤكد من جديد أهمية التمويل المستدام للمنظمة. وتقدر إندونيسيا أيما تقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف إصلاح الأمم المتحدة لجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية واستجابة وتمثيلا. ونتطلع إلى الأثر الإيجابي للإصلاح على الأمم المتحدة. ويجب علينا ضمان أن تكون المنظمة قادرة على الوفاء بالغرض المنشود منها وأن تكون فعالة من حيث التكلفة في التصدي للتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم. وعلاوة على ذلك، نسلم بأهمية التمويل المستدام للأمم المتحدة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة المنظمة على تنفيذ جميع ولاياتها.

ثانيا، ندرك ضرورة تفعيل عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدنا خطوات هائلة منذ عام ٢٠١٥ بشأن الحد من الفقر وأبعاده العديدة، مثل انخفاض معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال، وزيادة فرص الحصول على التعليم واللقاحات والمياه النظيفة والكهرباء والخدمات الصحية الأساسية. لكن لا تزال هناك تحديات في جوانب محددة. ولذلك من الملح توطيد التعاون من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز نطاقه. ونحتاج أيضا إلى تعزيز التعاون لمكافحة تغير المناخ. وستتيح دورة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام فرصة ممتازة للقيام بذلك. وفي الدورة المقبلة، يجب أن نكفل تحقيق نتائج إيجابية في مناقشتنا بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات واستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، يجب علينا أن نحسن نوعية بعثات حفظ السلام وفعاليتها، بما في ذلك دور حفظة السلام من النساء. ويجب تعزيز الشراكات، وفي هذه الحالة، ينصب التركيز على ضرورة تعزيز دور المنظمات الإقليمية في توطيد السلام في مناطقها. وتعتقد إندونيسيا أن المرأة يمكن أن تحدث أثرا في تعزيز السلام بعد انتهاء النزاع، وتؤيد زيادة دور المرأة في عملية السلام.

ختاما، أود أن أتطرق إلى الحالة في الشرق الأوسط. تعرب إندونيسيا عن استعدادها لدعم أولويات الأمين العام بشأن هذه المسألة. وتؤكد إندونيسيا من جديد تضامنها مع الشعب

الفلسطيني ودعمها لجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا.

وتعتقد إندونيسيا أن الأمم المتحدة هي أكبر مؤسسة لتعددية الأطراف على الصعيد العالمي، حيث تتفاعل الدول – كبيرها وصغيرها – على أساس المساواة في السيادة. ولذلك، فإن أفضل خيار أمامنا هو ضمان السلام والرخاء العالميين. وفي الختام، أود أن أشدد على أن إندونيسيا مستعدة للعمل عن كثب مع الأمين العام والأمانة العامة لضمان التنفيذ الناجح لأولويات البرامج لعام ٢٠٢٠.

السيدة غيلموتدينوفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الأمين العام على إعداد تقريره الزاخر بالمعلومات (A/74/1) عن أعمال المنظمة خلال العام الماضي. لقد اقترن ولوجنا إلى عالم متعدد الأقطاب احتمال تزايد النزاعات وازدياد التهديد الإرهابي واشتداد أوجه الانقسام والهجرة.

ورأينا أيضا شيئا مماثلا في مجال التنمية في سياق التقدم الاقتصادي. فقد شهدنا تغير المناخ وعدم المساواة وضعف الهياكل الأساسية، ونلاحظ أن الفرص المتاحة للشباب كانت قليلة. وفي ظل هذه الظروف، كان يتعين على الأمم المتحدة أن تستمر في جس النبض من أجل مواصلة رصد التغيرات الرئيسية في الساحة الدولية والاستجابة لها بسرعة. وبالطبع كان أحد السبل الهامة للقيام بذلك هو من خلال الأمانة العامة والأمين العام نفسه، ونشكرهما على ذلك.

ونفهم أن الأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع عالم متغير وأن إصلاحها عملية مستمرة. ويجري إنشاء مؤسسات وهياكل جديدة، وتنشأ برامج جديدة، وتزداد أنشطة حفظ السلام تنوعا. وفي الوقت نفسه، تثير بعض التقييمات للتطورات في هذا المجال والمقترحات الواردة في التقرير للمستقبل أسئلة من جانبنا.

ووفقا للبيان الذي يفيد بأن الأمم المتحدة هي المنبر الأمثل لحشد جهود الدول والمجتمع المدني لحل قضايا الساعة، فإننا جميعا نؤيد ضمان تحقيق الشفافية في الأمم المتحدة قدر الإمكان. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية وأن لكل دولة عضو الحق في اتخاذ قراراتها بنفسها. ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للنهوض بحل النزاعات وحفظ السلام، وهو ما كان مفيدا في حل مختلف الأزمات المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن التقرير لا يتناول الدور الشائن الذي يضطلع به التدخل الخارجي في نشوب نزاعات جديدة وضمان استمرار النزاعات القديمة. وندعو الأمانة العامة إلى إيلاء اهتمام وثيق لتلك الظاهرة.

ونسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التفسير الفضفاض الوارد في التقرير لتعاريف مفاهيم مثل حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وتلك الممارسة غير مقبولة. ونرحب بتغطية التقرير لتنسيق الشؤون الإنسانية في تسوية ما يسمى بالأزمات المنسية. ونرى أن الهدف من الركيزة الإنسانية للمنظمة هو مواصلة العمل بصبر واتساق مع الجهات المانحة والدول المتلقية للمساعدات الإنسانية من أجل ضمان تلبيتنا على نحو فعال وشامل لاحتياجات الناس الذين يعيشون في البلدان المتضررة من الأزمات.

ونوافق على أهمية ضمان اتخاذ المزيد من الإجراءات الإنسانية فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، وهي أكثر الأزمات تعقيدا واشدها حاجة للتمويل. ونحن مقتنعون بأن المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اليمن يجب أن تصل إلى جميع الناس، بغض النظر عن الأطراف التي تسيطر على أي جزء داخل البلد. وعند تقييم الاحتياجات الإنسانية للناس، يتعين علينا أن نتأكد من أن بياناتنا موثوقة قدر الإمكان. وإذا فعلنا ذلك، فإن العمل

الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم لن يُسيَّس.

ونؤيد المبادرة، التي أُطلقت في عام ٢٠١٨، لإنشاء بوابة مواضيعية إلكترونية تجمع البيانات القطرية عن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالمعلومات الواردة في التقرير عن العدد المتزايد من البلدان التي قدمت مؤشراتها الوطنية. وبالمناسبة، وقعت روسيا على نظام الرصد عبر الإنترنت في عام ٢٠١٩ ونشرت إحصاءاتها الرسمية الخاصة التي تغطي السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. ونشاطر الأمين العام أيضا رغبته مساعدة البلدان في مجال النزاع المسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار بغرض تطوير وتعزيز نظام المعاهدات القائم وكفالة السلم والأمن الدوليين.

ونأسف لأن دورة هيئة نزع السلاح لم تعقد بسبب المسائل التنظيمية التي لم تحل في عام ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تساعد الأمانة العامة والأمين العام على حل مسائل التأشيرات من أجل ضمان عدم ظهور مفاجآت غير سارة أخرى مثل تلك التي واجهناها في العام الماضي. وإلا فإننا سنثير مرة أخرى مسألة إيجاد مكان بديل. ونحن ملتزمون بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ونؤيد جهود الأمين العام لضمان تبادل واسع للآراء. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى تزايد نقاط الخلاف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ونرحب بجهود الأمين العام لتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونحن مقتنعون بأن الهدف الرئيسي للإصلاح يجب أن يتمثل في التأكد من أن المنظومة الإنمائية تتماشى مع الشرط الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وأن هناك فائدة عملية توفرها البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة في مجال التنمية الدولية؛ وتحديد واضح للمنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة بوجه عام؛ وتوزع تلك المسؤولية فيما بين وكالات الأمم المتحدة وكياناتها.

وفي الوقت نفسه، نتوقع ألا تكون النتيجة النهائية للإصلاح هي فرض ولايات جديدة مسيَّسة في كثير من الأحيان على الوكالات مُقترنة بإثقال كاهل موظفيها، بل التأكد من وجود مبادئ واضحة للعمل وإدارة المنظومة الإنمائية وتعزيز دور الحكومات الوطنية وتفاعلها مع المنظومة. ونحن مقتنعون بأن من الأمثلة الجيدة على التقرير الفعال تقرير يفصل وفورات المنظومة الإنمائية ويكفل استثمار تلك الوفورات في المنسقين المقيمين وفي أعمال المشاريع.

وفي الختام، يجب أن نولي اهتماما خاصا لضمان عدم وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وهذا الأمر لا يتناوله التقرير الحالي. ونتوقع أن تحقق الأمانة العامة بعناية في الحالات العديدة التي انتهى فيها الأمر بأفراد من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية بترسانات هائلة من الأسلحة الحديثة. ويجب ألا نلتزم الصمت عندما نعلم أن الجهاديين في المنطقة ما كانوا ليتمكنوا من مواجهة القوات المسلحة لعدة دول في النزاع دون الحصول على الدعم بتوريد الأسلحة من الخارج.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي إلى بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.55) والذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية غيانا التعاونية بالنيابة عن المجموعة.

واسمحوا لي وليتسع صدركم لي بالإدلاء بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية. يوم أمس، قدم معالي الأمين العام عرضا هاما وشفافا ولكنه مقلق في الكثير من رسائله ومضامينه (انظر A/74/PV.54). ويمكن القول إن هذا العرض يشكل جرس إنذار يسبق وقوع المحظور في حال لم نتجاوب مع التحديات التي طرحها يوم أمس، على أن يكون هذا التحدي ومجابهته من خلال عملية جماعية وعبر نظام متوازن ومستدام لتعددية

الأطراف نعترف فيه باختلافاتنا وخلافاتنا ونتعامل معها بشكل واقعي حتى تبقى أولويتنا الأساسية – بل الوحيدة – هي: مصلحة البشر، أينما كانوا، ودون ازدواجية في المعايير.

لقد شخص الأمين العام بكل صراحة التهديدات الوشيكة التي تواجه البشرية والكوكب في القرن الحادي والعشرين، وفي مقدمتها عودة التوترات الجيوستراتيجية الملحمية واتساع رقعة الصراعات المدمرة والهجمات الإرهابية وتصاعد تهديدات الخطر النووي والزيادة المرعبة في نسب التصنيع العسكري والاتجار بالسلاح، سواء بين الدول أو بشكل غير شرعي، وكذلك تحديات تتعلق بالهجرة والتهجير القسري، هذا إلى جانب التداعيات الحالية والمستقبلية الخطيرة لأزمة المناخ العالمي وتحديات التقدم السريع للتكنولوجيا، وما يرافقها من ظواهر ترتبط بإساءة استخدام التكنولوجيا وتهديداتها الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والأمنية الخطيرة على مجتمعاتنا وعالمنا.

لقد تعمدت إلقاء الضوء على التحديات التي أشار إليها الأمين العام لكي أصل إلى جوهر الأزمة التي يعيشها عالمنا اليوم، والتي تحدث عنها أمس العديد من الممثلين، وفي مقدمتهم الممثل الدائم لسنغافورة (انظر A/74/PV.55). فنظام تعددية الأطراف بات اليوم يعاني من أزمة حقيقية، وصلت إلى مستوى التضعضع والانهيار، وذلك في مقابل ترسيخ النظريات والسياسات والممارسات الشعبوية والحمائية واستشراء السياسات والممارسات الانفرادية لحكومات الكثير من الدول، ولا سيما تلك التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري.

كما أن أطر العمل داخل الأمم المتحدة باتت تعاني بشكل جدي اليوم من ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي إلى درجة فرض ضغوط هائلة على برامج وعمل المنظمة عبر مسألتي التمويل ودور المانحين، وذلك في سبيل تمرير سياسات وطنية تخص الحكومات ذات النفوذ أو لفرض طرائق عمل معينة على المنظمة في تعاملها مع العديد من الملفات الشائكة، كما هو الحال في بلدي، سورية. وفوق ذلك كله، فإن علاقاتنا الدولية باتت محكومة في حالة الخلافات اليوم بممارسات قائمة على التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها وعلى فرض الحصار الاقتصادي الخانق الذي لا يؤذي بتداعياته سوى الإنسان والمواطن العادي، أو على التدخل السلبي في شؤون الدول بأساليب تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى والدمار، حتى لو وصل الأمر ببعض الدول والحكومات إلى الاستثمار السياسي والعسكري في الجماعات الإرهابية الراديكالية المتطرفة والمسلحة. وهذا واحد من أخطر أنواع الحروب بالوكالة لأن تهديدات الإرهاب لا تعرف حدودا ولا تستثني أحدا.

إن العاقبة الأهم لكل هذه المخاطر هي أننا بدأنا كدول وكشعوب نفقد الثقة بقدرتنا على العمل الجماعي متعدد الأطراف، وبدأنا نفقد الثقة بقدرتنا على الحوار وبقدرتنا على الاستماع إلى بعضنا دون فرض أحكام ومواقف مسبقة. وبدأنا نفقد الثقة بمركز وموقع وقدرة هذه المنظمة على احتضاننا جميعا بشكل مهني ومتوازن يؤدي إلى صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية والاستقرار للجميع، دون أن يتخلف أحد عن الركب وفي منأى عن ممارسة الضغوط الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية. وبالنتيجة، وكما قال الأمين العام أمس، فإن تنامي ظاهرة عدم الثقة تثير القلق والسخط، وتدفع البشر إلى القناعة بأن العولمة لا يمكن أن تعمل لمصلحتهم.

بعد الحوار البناء الذي أجريناه يوم أمس مع الأمين العام، فإننا نود أن ننتهز الفرصة لنؤكد أننا في الجمهورية العربية السورية ندرك جيدا بأننا نتعامل مع وقائع وليس مع مثاليات وأحلام. ونعلم جيدا أن بعض الحكومات المانحة لن تلتزم بمبادئ العمل الإنساني القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما نعلم جيدا في سورية أن العديد من هذه الحكومات المانحة ستستمر في التدخل السلبي في مسار العملية

السياسية في سورية وستسعى، عبر الضغط الاقتصادي وفرض الحصار، إلى ضعضعة المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه العملية – وهو أن تكون بقيادة وملكية سورية وفي منأى عن أي تدخلات خارجية.

هنا، نحن في سورية، لا يهمنا الحديث عن أموال المانحين بقدر ما يهمنا التأكيد على حقيقة أن جهود الأمين العام وجهود مبعوثه الخاص لتيسير العملية السياسية في سورية ستبقى هشة وفي موقع مستهدف وحساس طالما أنها استمرت تحت ضغط الحصار الاقتصادي والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تهدف بشكل أساسي اليوم إلى منع تدفق الاستثمار وإعادة الإعمار في سورية.

إن موقف الأمم المتحدة، كما تعلمونه، واضح تجاه مسألة فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على بعض شعوب العالم. فالأمم المتحدة وعبر الجمعية العامة تعتبر هذه الإجراءات غير شرعية وتطالب كل عام بوضع حد لها. كما أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد شددت على أن هذه الإجراءات غير الشرعية تتسبب في إعاقة جهود الدول التي تخضع لها وقدرتها على تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة. وهنا، اسمحوا لي أن أقتبس من التقييمات الصادرة عن السيد إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، حيث يقول عن الوضع في سورية،

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذه الإجراءات تفرض ”البؤس فعلياً على جميع السكان ومن الواضح أن هذه التدابير عشوائية، وبالتالي يمكن القول إنها غير مشروعة بموجب القانون الدولي“. (A/HRC/42/46، الفقرة ٤٢).

(تكلم بالعربية)

بالمحصلة أيها الزملاء فإن الشعب السوري يستحق من الأمم المتحدة مقاربة مختلفة، لمسألة فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب عليه، طالما أن المنظمة تعتبر هذه الإجراءات غير شرعية، وطالما أن الأمانة العامة غير قادرة على التدخل الإيجابي باتجاه عدم ربط العمل الإنساني في سورية بالشروط السياسية التدخلية، لحكومات بعض الدول المانحة.

إن المواطن السوري لا يحتاج اليوم، بعد تسع سنين من الحرب الإرهابية، إلى صندوق تملأه مواد غذائية، بل يحتاج هذا المواطن مثل مواطني كل دولكم إلى السماح له بإعادة بناء اقتصاده ومقدراته، المواطن السوري لا يحتاج إلى أموال المانحين الغربيين بقدر ما يحتاج إلى أن يرفع هؤلاء المانحون أنفسهم، الحصار الاقتصادي الذي يفرضونه على المواطن السوري. المواطن السوري مثل مواطني كل دولكم لا يحتاج إلى أن يعطيه أحد سمكة لغذائه هذا اليوم، بل يحتاج إلى أن يمنحه المجتمع الدولي القدرة على شراء السنارة التي يصيد بها كل يوم، ليعيش في أمن واستقرار بدون خوف على مستقبله.

اعذروني على الإطالة أيها الزملاء، كان وفد بلدي يرغب في أن يستمر هذا النقاش الهام بيننا قائما على مبادئ المهنية والنزاهة، وفي منأى عن الأجندات المسيسة أحادية الجانب التي لا تخدم تعددية الأطراف ولا مساعي إعادة بناء الثقة بين أعضاء هذه المنظمة، غير أن الممثل الدائم لليختنشتاين لا يزال مصمما كالعادة على ممارسة دور غير نزيه وغير مبرر، ولكننا في سورية ندرك تماما أبعاد هذا الدور وخلفياته. سعادة الممثل الدائم لليختنشتاين ترك وراء ظهره كل الملفات الحساسة والخطيرة والمصيرية التي تتعامل معها الأمم المتحدة، وترك فوق ذلك كله مهمة تمثيل بلده ومصالحه في الأمم المتحدة، قرر ممثل ليختنشتاين أن يتفرغ لممارسة وظيفة المحامي الشخصي ومسؤول العلاقات العامة لما يسمى آلية تحقيق دولية محايدة ومستقلة في

سورية، أو ما يعرف باسم IIIM. وفي كل الأحوال، لا يهمنا في سورية طبيعة الوظيفة التي ارتضاها ممثل ليختنشتاين لنفسه، ولكن ما يهمنا هو الرد على المزاعم غير الحقيقية المزعومة التي وردت في بيانه يوم أمس (انظر A/74/PV.55)، عن موضوع ما يسمى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. وأقول في هذا الصدد: أولا، لقد طرحت الجمهورية العربية السورية، وعدد معتبر من الدول الأعضاء، مآخذ وخروقات قانونية وإجرائية حقيقية وجادة شابت قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١، الذي أدى إلى إنشاء ما يسمى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وليس صحيحا أيها الزملاء ما قاله ممثل ليختنشتاين أمس، من أننا فقط أردنا التشكيك في دور الجمعية العامة، أبدا، نحن لا نزال إلى اليوم نتحدى ممثل ليختنشتاين وغيره في أن يردوا على أي من النقاط القانونية التي أثرناها والتي تثبت عدم شرعية ما يسمى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. ثانيا، إننا نؤكد من جديد على أن الجمعية العامة تجاوزت ولايتها وخرقت المادة ١٢ من الميثاق، حين اعتدت على ولاية مجلس الأمن المعني حصريا إلى اليوم بالتعامل مع الوضع في بلدي سورية. وفوق ذلك كله، فإن المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٢ من الميثاق نصت صراحة على الولايات الممنوحة للجمعية العامة والتي لا يرد فيها على الإطلاق أن الجمعية العامة تملك سلطة إنشاء جهاز تحقيق أو جهاز قضائي أو آلية كهذه. ثالثا، إن الجمهورية العربية السورية، أي البلد المعني، لم تطلب مساعدة تقنية أو فنية أو قانونية من الأمم المتحدة لتأسيس مثل هذا الجهاز، وأنتم تعلمون أن طلب الدولة المعنية للمساعدة هو أمر أساسي في تقديم مثل هذه المساعدة.

واليوم، وبعد أن ورطت الجمعية العامة نفسها في إنشاء هذا الجهاز غير الشرعي، نسألكم من جديد هل يتوقع عاقل منكم، من حكومة الجمهورية العربية السورية أن تقبل أن يتم تجميع ما يسمى أدلة على بعد عشرات آلاف الكيلومترات في جنيف، وخارج حدودها الوطنية، عبر جهاز شاذ، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، تم إنشاؤه بدون موافقة الدولة المعنية وبدون التشاور معها، وبدون توفر الحد الأدنى من الضمانات والمعايير المتعلقة بمصداقية تسلسل عهدة وحيازة الأدلة، أي ما يعرف في القانون الجنائي بتسلسل حفظ الأدلة.

رابعا، نؤكد من جديد على أن الجمهورية العربية السورية، وعدد معتبر من الدول الأعضاء ستبقى مصممة على موقفها القائم على عدم الاعتراف بما يسمى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ورفض أي شكل من أشكال التعاون معها. أما بخصوص تمويل هذا الجهاز غير الشرعي عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإن بلدنا ينأى بنفسه عن قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٤ الخاص بهذا الشأن، وهو لن يسدد سنتا ولا دولارا واحدا في تمويل مثل هذه المؤسسات المشبوهة، أما من يريد من الدول الأعضاء أن يساهم في تمويل هذا الجهاز، فهذا شأنه، ولكن عليكم أن تتذكروا جميعا أن ما يسمى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، هو ثمرة فاسدة نتيجة خرق الميثاق، وقد ولد ميتا وسيبقى ميتا. فلتتوقفوا إذن عن هدر أموال الأمم المتحدة على أعمال مشبوهة، لا تخدم سوى سياسات خطيرة وهدامة لمن يقف خلفها. خامسا، أختم في موضوع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، بالقول إن الجمهورية العربية السورية ورغم ظروف الحرب الإرهابية ضدها، تفخر بأنها تملك مؤسسات وأجهزة وطنية قانونية وقضائية، أجهزة وطنية عريقة تملك القدرة والإرادة الحقيقيتين لتحقيق العدالة والمساءلة والمحاسبة والجبر. كما أن العملية السياسية الجارية في سورية، ستتعامل مع هذه المسائل بكل جدية وكإحدى الأولويات. وإذا أرادت أجهزة الأمم المتحدة المختصة أن تقدم الدعمين الفني والقانوني للجمهورية العربية السورية في مجال بناء القدرات، وتعزيز إمكانات المؤسسات الوطنية، فإن الأمم المتحدة تعرف العنوان الصحيح في سورية، وتدرك جيدا أي باب يجب أن تقرعه، وتعرف الإجراءات وقواعد العمل التي لا بد من اتباعها لتقديم مثل هذه المساعدة التقنية.

ختاما، ندعو معالي الأمين العام إلى جعل الحوار البناء الذي أجريناه يوم أمس واليوم، ممارسة دورية مستقرة ومستدامة ومتكررة، ولو حتى كل شهر، وذلك بهدف متابعة تنفيذ ما يعرضه معاليه في تقاريره عن أعمال المنظمة، وعن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، ونظام العمل الجماعي متعدد الأطراف. فمثل هذه الجلسات تعزز ثقافة الحوار بيننا، وتفتح الباب أمام طرح الشواغل والتحديات حتى لو اختلفنا في الآراء، وحتى لو تعددت وجهات النظر، وحتى لو اختلفت الأجندات والمصالح إذ لا خيار أمامنا اليوم، إلا الحوار الشفاف، والعمل الجماعي القائم على المساواة في الحقوق والواجبات، وليس على الاستقطابين السياسي والمالي. وإلا فإن البدائل الأخرى خطيرة على مستقبل منظمتنا وعالمنا، وعلى أمن وسلام واستقرار شعوبنا. شكرا السيدة الرئيسة وأعتذر على الإطالة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١١٠ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/74/1؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جيهانزيب خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يضطر بلدي ملزم لأخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الهند أمس (انظر A/74/PV.55). إن من المذهل أن يكون لدى من تقوم هويتهم في حد ذاتها على استغلال أيديولوجيات التفوق ومعتقدات الفاشية الجديدة والتعصب الأعمى وعدم التسامح، والذين يتمثل إنجازهم الوحيد في تعرية الهند من أي ادعاء بمؤهلاتها العلمانية، الجرأة على وعظ الآخرين بشأن خطاب الكراهية وحقوق الأقليات. فعلى الرغم من أنه لا مكان للحقيقة والواقع في زعفران الهند اليوم، أود أن أذكر الممثل الهندي بحقيقة غير مريحة: إن أساس الحزب الحاكم في الهند، راشتريا سوايامسيفاك سانغ، منظمة فاشية أيدت هدف هتلر المتمثل في تنقية العرق الآري من خلال القضاء على اليهود. وقد دعا مؤسس وقادة راشتريا سوايامسيفاك سانغ إلى تطهير مماثل للمسلمين والأقليات الأخرى لصالح السكان الهندوس الآريين في الهند.

وبالنسبة لمروجي التعصب والكراهية هؤلاء، فمن دواعي غبطتهم فعلا أن أحد أكثر مؤيديهم الواعدين الذين تلطخت أياديهم بدماء الآلاف من المسلمين الأبرياء في غوجارات يشرف على برنامج هندوتفا على الصعيد الوطني. واليوم تتنظم عصابات راشتريا سوايامسيفاك سانغ من البلطجية العنيفين وتتصرف مثل قمصان هتلر البنية. وتقوم جماعات أمن حراسة الأبقار الأهلية بإعدام الأقليات على جرائم مثل أكل لحوم البقر أو نقل الأبقار. وقد تعرض الصحفيون ووسائل الإعلام الهنود، وحتى قادة المعارضة، للتخويف والإكراه على التعاون أو الصمت.

ويشكل قانون تعديل الجنسية العنصري والتمييزي الصارخ آخر مظهر من مظاهر عقلية هندوتفا هذه. والهدف المعلن من هذا القانون هو حرمان المسلمين من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في الهند. فهذه ليست مجرد محاولة لحرمان المسلمين الهنود من حق التصويت، بل إنه كذلك عمل من أعمال العقاب السياسي للانتقام على ألفية من إذلال متصور للهندوس. وينتهك القانون، من بين أمور أخرى، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – إنجاز ضخم لقانون وحيد.

وفي الوقت نفسه، شرعت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا – راشتريا سوايامسيفاك سانغ في فرض ما يسمونه هم أنفسهم حلا نهائيا على جامو وكشمير – وهو ارتداد، مرة أخرى، إلى الحقبة النازية. فالإجراء الهندي الانفرادي في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ بإلغاء مركز الحكم الذاتي لإقليم جامو وكشمير المتنازع عليه يشكل محاولة لإعادة تصميم التركيبة السكانية للإقليم المحتل. إن إرادة الشعب الكشميري لا يمكن اغتصابها باحتيال تشريعي. والإغلاق الكامل للأراضي المحتلة من جانب الهند لأكثر من ١٧٠ يوما الآن يشكل في حد ذاته اعترافا بأنه لا يمكن الإبقاء على المطالبة الهندية المغرضة بجامو وكشمير إلا عن طريق القوة الغاشمة والقمع. فقد رفضها الكشميريون. ورفضها المجتمع الدولي. والمجتمع الدولي لا يمكن أن ينخدع بالجولات المصحوبة بمرشدين التي تقوم بها الحكومة الهندية إلى أجزاء من كشمير المحتلة. فقد كشفوا تماما عن مدى القمع الهندي ضد الشعب الكشميري، بدلا من إدامة مهزلة الحياة الطبيعية المفترضة. فقد أوردت وسائط الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان تقارير على نطاق واسع عن انتهاكات الهند الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، ووثقتها.

لقد وثقت تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالتفصيل الأساليب الهندية الوحشية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة واستخدام البنادق التي تعمل بضغط الهواء لقتل وتشويه المدنيين العزل وتعذيب المعارضين السياسيين وقتلهم خارج نطاق القضاء واعتقالهم تعسفيا. والحقيقة الأساسية هي الحالة المزرية لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جامو وكشمير المحتلة وإنكار الحق الأساسي في تقرير المصير الذي تعهدت به الهند وباكستان والمجتمع الدولي للكشميريين، المكرس في قرارات مجلس الأمن. ولا يمكن لأي قدر من القمع أو التعتيم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، الهند، أن يبطل هذا الحق غير القابل للتصرف للشعب الكشميري. إن هذه ليست ضرورة حتمية لإحقاق لعدالة فحسب، فهي كذلك درس مستمر في التاريخ.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.